LCSMS
المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

اللجنة الإستشارية الجديدة..
قفزة نحو حل ليبي مستدام
أم إعادة تدوير للأزمة بوجوه جديدة؟

وحدة الدراسات والأبحاث
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

أبعاد الموقف
10 فبراير 2024

www.lcsms.info
lcsms.info

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023

اللجنة الاستشارية الجديدة..

قفزة نحو حل ليبي مستدام أم إعادة تدوير للأزمة بوجوه جديدة؟

ابعاد الموقف

وحدة الأبحاث والدراسات

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

10 فبراير 2025

مقدمة

رغم التحركات الدولية السياسية والأمنية المتسارعة إلا أن المشهد العام في ليبيا لازال يمر بمرحلة جمود تُنذر بعواقب وخيمة إن لم تُترجم هذه التحركات إلى خطط عملية بمدد زمنية محددة تنتشل المشهد من الانهيار سياسيا وعسكريا.

ويحاول المجتمع الدولي عبر أدواته المختلفة تحريك حالة الجمود السياسي في ليبيا حتى لا يظهر مجلس الأمن الدولي في دور المؤسسة " الفاشلة " في التعاطي مع الملفات المعقدة ذات الأبعاد المتشابكة مثل أزمة ليبيا، لذا كلف المجلس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالقيام بهذا الدور عبر إقرار مبادرة المبعوثة الأممية بالإنابة، ستيفاني خوري الأخيرة التي قدمتها في ديسمبر الماضي. وتناولنا عبر أوراق المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية طبيعة الدور الأممي في ليبيا وأكدنا أنه حاضر منذ الإطاحة بنظام العقيد، معمر القذافي سواء بالمراقبة في بداية الثورة الليبية ثم الانتقال إلى تعيين مبعوث أممي خاص للدولة الليبية تتلخص مهمته في تحقيق حالة توافق وتسوية سياسية ومراقبة الوضع السياسي والأمني وضمان عدم انفجاره والعودة للصفر.

لكن إخفاقات المبعوثين الأمميين توالت مع توالي تعيين شخصيات مختلفة، وهذا نابع من تعقيدات المشهد الليبي من جانب وصيرورة الأحداث وتسارعها من جانب آخر بوتيرة تفوق الخبرات المتراكمة لكل من تواجدوا على رأس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وسرعان ما انتقلت منظمة الأمم المتحدة من دور المراقب للشأن الليبي إلى المنخرط فيه والمشارك عبر تعيين مبعوث رسمي للأمين العام للأمم المتحدة، وبدأ سيل المبعوثين بتعيين البريطاني، إيان مارتن في سبتمبر/أيلول 2011 رئيسا لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وبدأ الرجل خطواته عبر استراتيجية التدريب الأمني حيث قام بتدريب أفراد الأمن المحليين للإعداد لأول انتخابات برلمانية تشهدها البلاد.

وبعد الانتخابات التشريعية الأولى في ليبيا واستلام المؤتمر الوطني مهامه رسميا من المجلس الانتقالي تم تعيين اللبناني، طارق متري رئيسا لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على أمل أن تسعفه خبرته الدبلوماسية وإدارته للنزاع في إحداث اختراق للمشهد الضبابي والمحتقن في ليبيا، إلا أن الاشتباكات والحروب والاقتتال بين معسكري الشرق والغرب قضى على أية آمال.

ورعت البعثة الأممية عدة محطات في ليبيا أسفرت عن سلطات تنفيذية موحدة (حكومة ورئاسي) منذ اتفاق الصخيرات 2015 انتهاء بتشكيل ملتقى الحوار السياسي الليبي الذي اتفق في جنيف 2021 وأفرز السلطة الموحدة الحالية ممثلة في المجلس الرئاسي برئاسة، محمد المنفي وحكومة الوحدة الوطنية برئاسة، عبد الحميد الدبيبة، والتي حددت انتهاء مدتها بإجراء الانتخابات، لكن الأخيرة لازالت متعثرة بسبب تعنت الجميع ومنهم السلطة التي جاءت أصلا لعقد انتخابات والوصول إلى حكومة موحدة ورئيس للبلاد.

والملاحظ في مخرجات اللجان التي تشكلها البعثة الأممية، أن السلطات التي تفرزها تمدد لنفسها وتتجاوز مددها القانونية وصلاحياتها وتتمسك بمناصبها ولا تغادر إلا بلجان أخرى واتفاقات جديدة تضمن فيها تحقيق مصالحها الشخصية والمناطقية، ما يجعل الأمر أقرب إلى إعادة تدوير الأزمة بوجوه جديدة.

"مبادرة خوري.. تحرك الجمود"

وخلال إحاطتها الأخيرة، فاجأت المبعوثة بالإنابة "خوري"، الأطراف المحلية بطرح مبادرة لفك حالة الجمود السياسي والانتقال إلى مرحلة عملية بعيدا عن فوضى المجالس التشريعية، والاشتباكات التنفيذية والمؤسسية لعل وعسى يمكن صيرورة المشهد لعملية انتخابية تغير هذه النماذج الجاثمة على صدور الليبيين منذ سنوات.

وكشفت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن خطتها وخطواتها القادمة، لتنفيذ المبادرة التي أطلقتها مؤخرا، وسط تساؤلات عن مدى جدية هذه الخطوة وواقعيتها وقدرتها على إزاحة المؤسسات التنفيذية والتشريعية الحالية.

وأعلنت البعثة الأممية عبر حلقة نقاشية على منصتها للشباب على الفيسبوك أهم عناصر المبادرة التي أعلنت عنها نائبة الممثل الخاص للأمين العام، ستيفاني خوري، خلال إحاطتها الأخيرة لمجلس الأمن، مستعرضة العناصر التي تمثل جوهر المبادرة السياسية الجديدة التي تهدف إلى حلحلة الوضع القائم وإنهاء الانقسام والسير بالبلاد نحو الانتخابات.

وحول تفاصيل المبادرة، كشفت البعثة عن 6 عناصر ستكون بمثابة خطوات عملية للمبادرة وهي: تشكيل لجنة استشارية، وتوحيد الحكومة، وإطلاق حوار شامل، والإصلاحات الاقتصادية، وتوحيد المؤسسات الأمنية، والمصالحة الوطنية. مؤكدة أن اللجنة الاستشارية سيوكل إليها معالجة كل القضايا التي تعيق إجراء الانتخابات، وفي مقدمتها القضايا المختلف بشأنها سياسيا في القوانين الانتخابية. كما أعلنت أنه سيكون من مهام اللجنة أيضا وضع معايير وضمانات تؤطر عمل الحكومة القادمة، مشددة أن اللجنة لن تكون بديلا عن المؤسسات الحالية، كما أنها ستكون استشارية، وليست جسما لاتخاذ القرار، ما يمنحها مساحة كبيرة في وضع المقترحات والتصورات والخيارات الممكنة لحل الإشكاليات القائمة، وفق بيان البعثة الأممية.

"لجنة استشارية ومهام محددة "

وبعد أيام من طرح المبادرة وتفاصيلها أعلنت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن تشكيل اللجنة الاستشارية في إطار مبادرتها السياسية متعددة المسارات التي قدمتها لمجلس الأمن في جلسة 16 ديسمبر 2024، كاشفة عن مهام هذه اللجنة وأنها لجنة فنية تخص فقط تقديم مقترحات للحل، بشرط أن تكون ملائمة فنياً وقابلة للتطبيق سياسياً، بهدف حل القضايا الخلافية العالقة من أجل تمكين إجراء الانتخابات، وذلك بالاستناد على المرجعيات والقوانين الليبية القائمة بما في ذلك

الاتفاق السياسي الليبي، وخارطة طريق ملتقى الحوار السياسي الليبي، والقوانين الانتخابية التي أنجزتها لجنة 6+6 ".

وفي محاولة لتأكيد نجاحها في اختيار أعضاء اللجنة، قال دافعة عن القائمة المعلنة إن " اللجنة الاستشارية تتكون من شخصيات ليبية تمت تسميتها بناءً على تقييم البعثة لخبراتها وقدراتها، وأنه تم اختيار أعضاء اللجنة بناءً على مجموعة من المعايير التي تشمل: المهنية؛ الخبرة في القضايا القانونية والدستورية؛ والقدرة على تحقيق التوافق؛ مع فهم للتحديات السياسية التي تواجه ليبيا. كما أخذت بعثة الأمم المتحدة في الاعتبار العوامل الثقافية والتوازن الجغرافي وتمثيل المرأة "، وفق بيان للبعثة الأممية.

وفي محاولة لكشف اي ملابسات أن تكون اللجنة بديلة عن الأجسام الحالية أو أنها شكلت فقط لإزاحة الحكومات المتواجدة، أعلنت البعثة الأممية أن اللجنة ليست هيئة لاتخاذ القرارات أو ملتقى للحوار، بل تعمل تحت سقف زمني محدد ويتوقع منها إنجاز مهامها خلال فترة قصيرة، وأنها ستُقدم مخرجاتها إلى البعثة للبناء عليها في المرحلة اللاحقة من العملية السياسية، وستعمل البعثة على تيسير التواصل والتفاعل بين اللجنة والمؤسسات المعنية، وأنها ستعقد أول اجتماع لها في العاصمة طرابلس.

وأعلنت البعث القائمة النهائية لأعضاء اللجنة الاستشارية، وهم:

- إبراهيم عثمان آدم علي
- إبراهيم موسى سعيد قراده
- أبو القاسم رمضان أبو القاسم بريبش
- أمينة خير الله محمد الحاسية
- جازية جبريل محمد شعيتير
- زهرة علي المز وغي تيبار
- عبد الفتاح خليفة الصويعي السائح

- عبير إبراهيم السنوسي امنينه
- عصام يوسف مفتاح الماوي
- علي سعيد علي البرغثي
- علي محمود حمد خير الله
- عمر إبراهيم عمر احسين
- كمال محمد حذيفة الهوني
- الكوني علي رحومة عبودة
- لميس عبد المجيد بن أبو بكر بن سعد
- محمد حسن بشير عبيد
- مريم أبو بكر خليل امغار محمد اده
- نوري خليفة عمر العبار
- نوري عبد الله المهدي عبد العاطي
- وافية أحمد عبد المجيد سيف النصر

وفي قراءة في تخصصات وخبرات الاسماء المختارة، يتضح لنا أن بعض الوجوه مكررة بل وشاركت في لجان سابقة تحت رعاية البعثة الأممية بل وعملت حتى في الحكومة الحالية، ما يعني أن بعض معايير الاختيار قد تكون بدافع المعرفة السابقة أو حتى " الصداقة السياسية " لبعض الشخصيات، كذلك غلبة الطابع القانوني على اللجنة ما بين قضاة سابقين ومحامين وناشطين قانونيين، ما يعني غياب الصبغة السياسية عن غالبية الأسماء وليس كما ذكرت البعثة أنهم قادرون على مواجهة التحديات السياسية، ملاحظة أخيرة أن بعض الأسماء تم الدفع بهم فقط لوجود ممثل لمنطقة أو قبيلة وليس بدافع امتلاكه للخبرة والقدرة على الابتكار، لكن يظل الحكم على الأداء خطوة استباقية نبتعد عنها حتى نرى أولى الخطوات.

"ترحيب دولي وتحفظ محلي"

وبعد ساعات من تشكيل اللجنة الاستشارية توالت ردود الفعل الدولية، ولوحظ أن أول ترحيب كان من الولايات المتحدة الأميركية ثم بريطانيا تليها فرنسا والاتحاد الأوروبي ثم توالت الردود الدولية وكلها أكدت على تأييدها الكامل للمساعي التي تبذلها الأمم المتحدة وخطوة اللجنة الاستشارية لتسريع العملية السياسية في ليبيا، وأن هذه الخطوة ستسهم في توحيد الحكومة الليبية والمؤسسات السياسية والاقتصادية والعسكرية، داعين جميع الأطراف المعنية إلى تقديم دعمهم الكامل للجنة الاستشارية لتمكينها من إنجاز مهامها بدون أي عقبات.

كما دعت القوى الدولية خاصة بعثة الاتحاد الأوروبي جميع المؤسسات الليبية وأصحاب المصلحة إلى دعم عمل اللجنة بصدق وحمايتها من التدخل السياسي، كون اللجنة يمكنها أن تساهم في تعزيز رؤية وطنية موحدة، وهو أمر ضروري لدفع ليبيا نحو الانتخابات الوطنية، وتوحيد المؤسسات، إلى جانب الحوار المنظم الأوسع نطاقاً الذي أطلقته البعثة الأممية.

هذا الترحيب والدعم الدولي قابله تحفظ محلي يحمل رفضا ضمنيا للجنة، ممثلا في أول ردود فعل رسمية محلية على اللجنة من قبل المجلس الأعلى للدولة بشقيه المتنازعين " المشري وتكاله "، فالأول أكد أن " اللجنة الاستشارية المشكلة من البعثة الأممية تعد غير متوازنة ويصعب أن تقدم اقتراحات وحلولا متوازنة ومقبولة".

أما " تكاله" فرأى أن " البعثة الأممية شكلت اللجنة الاستشارية دون التشاور مع الأجسام الشرعية المنوطة بهذه المهام دستورياً وفق الاتفاق السياسي وهما: مجلسي النواب والدولة، وأن تشكيل هذه اللجنة الاستشارية بهذه الطريقة دون أية معايير يؤدي إلى إضافة طرف جديد في الأزمة الليبية بدلا من حلها،" مهاجما قائمة الأسماء التي تم اختيارها في اللجنة مشيرا إلى أنها لا تعكس أي توازن سياسي ولا تتمتع بتوافق واضح.

وفي خطوة تصعيدية واستباقية، قال تكاله إن " أي مخرجات تصدر عن هذه اللجنة غير ذات قيمة في دعم أية حلول توافقية كونها لا تستند إلى أسس شرعية أو توافقية تعكس إرادة الليبيين "، ما يعني ضمنيا رفضه للجنة ومخرجاتها قبل أن تبدأ، ومن المعروف أن تكاله رافض للقوانين الانتخابية التي أنجزتها لجنة 6+6 ويطالب دوما بتعديلها.

ولم يصدر أي موقف رسمي، حتى كتابة هذه الورقة، من قبل مجلس النواب الليبي أو المجلس الرئاسي أو الحكومتين شرقا وغربا أو القيادة العامة، ما يحمل دلالة على تحفظ هؤلاء أو تخوفهم.

ومن المعروف أن هذه الأجسام الصامتة والمتحفظة ضمنيا ترفض دوما أي خطوات محلية أو دولية يمكنها إبعادهم عن المشهد أو تفاصيله وإخراجهم عن سياق " التكتيك " و " الطبخة السياسية " خاصة إذا كانت الفكرة مدعومة دولية وذات رعاية أممية، لذا سيتحفظون وربما يرفضون وستكون هذه أولى عراقيل وتحديات اللجنة الاستشارية.

"عراقيل وتحديات وتحفظات"

ورغم حالة التفاؤل الدولي والأوربي بهذه اللجنة، وأنها قد تكون إحدى روافد تحريك عجلة المشهد السياسي التي تعاني من الصدأ لتوقفها طويلا، إلا أن اللجنة الاستشارية برعاية أممية ستلقى عدة عراقيل قد تنسف مخرجاتها أو تعطل عملها قبل أن تبدأ.

ورغم أن البعثة الأممية أعلنت أن اللجنة ستباشر عملها الأسبوع الثاني من فبراير الجاري، الا ان هناك مجموعة من التحديات والعراقيل التي ربما ستكون عقبة في طريق تحقيق أهدافها، وتتمثل هذه التحديات والعراقيل باختصار في:

- رفض مجلسي النواب والدولة المساس بالقوانين الانتخابية المنجزة من قبل لجنة 6+6 ما يعني منع اللجنة من أهم مهامها وهي حل النقاط الخلافية في قوانين الانتخابات، ويؤكد ذلك رفض مجلس الدولة بشقيه " المشري وتكاله " لتشكيل اللجنة والأسماء المعلنة وبداية الهجوم العلني عليها.

- التحريض على اللجنة وأعمالها قبل أن تبدأ، والتي ظهرت بوضوح وقوة على لسان دار الإفتاء الليبية والمفتي العام، الصادق الغرياني الذي وصف اللجنة بأنها شملت " المتردية والنطيحة وما أكل السبع.." وأنها آخر عبثيات البعثة الأممية، منتقدا تشكيل هذه اللجنة واعتبرها أداة لإزاحة حكومة الوحدة ورئيسها " الدبيبة " والتي وصفها بالحكومة الشرعية المدعومة دوليا، وهو ينم عن جهل سياسي بمهام اللجنة، والذي بدوره سيؤثر على مخرجات اللجنة.
- هناك تحدي من نوع آخر يكمن في البعد القانوني ومدى تمكن الأعضاء من معالجة دستورية وقانونية للنقاط الخلافية في قوانين الانتخابات، ما قد يجعلهم يتوسعون في التعديلات حتى ينسفوا مخرجات لجنة 6+6 وهو ما يترتب عليه رفضا من المجلسين وكذلك البعثة الأممية التي اشترطت على اللجنة أن تكون مخرجاتها ملائمة فنيا وقابلة للتطبيق سياسيا.

"سيناريوهات حول مخرجات اللجنة"

ما سبق يدفعنا للحديث حول 3 سيناريوهات لعمل ومخرجات اللجنة الاستشارية في ضوء التعاطي معها محليا ودوليا، ونسردها باختصار في:

1- نجاح في حل أزمة النقاط الخلافية

أن تنجح اللجنة في حل أزمة الخلاف في نقاط القوانين الانتخابية فعليا ومن ثم تضع الكرة في ملعب مجلسي النواب والدولة ومن قبلهما البعثة الأممية كونها المهمة الوحيدة المكلفة بها اللجنة، لتنتقل هذه المخرجات التعديلية من أروقة الاستشارية إلى المؤسسة التشريعية والأممية، لتظل اللجنة هنا في محل الناجح الذي أنجز مهامه، وهذا سيناريو تفاؤلي يحدث فقط في حال تم إفساح المجال للجنة أن تعمل بحرية وأمر آخر فني وهو امتلاك أعضاء هذه اللجنة للخبرات والحكمة السياسية والقانونية التي تمكنها من إنجاز ذلك.

2- إخفاق وضياع وقت

أما السيناريو الثاني وهو إخفاق اللجنة سريعا في معالجة أي نقاط خلافية داخل القوانين الانتخابية يمكن البناء عليها للانتقال لباقي النقاط، ومن ثم حدوث خلافات داخل اللجنة متعددة التخصصات والتوجهات، لتدخل بعدها المناطقية والقبلية والمصلحة لتفسد ما وكل لها من مهام، ومن ثم ستعتبر الخطوة مجرد إضاعة مزيد من الوقت ومن ثم العودة لنقطة الصفر ومعه تجمد المشهد من جديد.

3- مخرجات منحازة تطيل الأزمة

السيناريو الأخير المتوقع وهو وصول اللجنة بالفعل لمخرجات حقيقية لكنها منحازة لطرف دون آخر نظرا لانحياز النسبة الأكبر من الأعضاء ومن ثم رفض هذه التعديلات من قبل الطرف " الضحية " لتتحول اللجنة الاستشارية إلى ورقة جديدة تطيل من أمد الأزمة، وهذا سيناريو تشاؤمي سيحدث فقط عندما تظهر التوجهات داخل أعمال اللجنة وهذا لن يصمد طويلا وسنجد الجميع يعبر عن انحيازاته أو مصالحه، وما حدث في جنيف من شبهات مالية ومناطقية ليس ببعيد.

وعليه

فإن تشكيل لجنة استشارية لتعديل النقاط الخلافية في القوانين الانتخابية خطوة جيدة في ظاهرها، لكن عمليا لاتزال الخطوة منقوصة نظرا لطبيعة الشخصيات المختارة من جانب وتحفظات الأطراف المحلية المعنية من جانب آخر، وصمت الفاعليين المحليين من جانب ثالث، خاصة أنه صمت يشبه الرفض، لذا على البعثة أن تراعي في تيسير ورعاية أعمال هذه اللجنة حالة الجمود والاستقرار الهش في ليبيا ومن ثم تنجز المهام سريعا وتحشد موقف دولي قوي جدا لفرض الحلول على الأطراف المحلية والانتقال سريعا إلى عملية انتخابية حتى لو برلمانية فقط وإلا سيتم التلاعب باللجنة من قبل مراوغي المشهد السياسي شرقا وغربا.

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info